الأمم المتحدة S/PV.7279

مجلس الأمن
السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة ٧٢٧٩
الثلاثاء، ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس	السيدة بيرسيفال	(الأرجنتين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	الأردن	السيد الحمود
	أستراليا	السيدة كنغ
	تشاد	السيد غومبو
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	رواندا	السيد غاسانا
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد دولاتر
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة ياكوبوني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1456747 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي سيراليون وغينيا وليبريا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى الاشتراك في هذه الجلسة: السيد أنطوني بانبري، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، السيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ والسيد تايي – بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

وباسم المجلس، أرحب بالسيد بانبيري، الذي ينضم إلى هذه الجلسة المنعقدة اليوم عبر تقنية التداول بالفيديو من أكرا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد بانبيري.

السيد بانبيري (تكلم بالإنكليزية): أشكر أعضاء المجلس على إتاحة هذه الفرصة لي كي أقدم إلى المجلس لمحة عامة عن تطورات العمليات المتعلقة بأزمة فيروس إيبولا، وإنشاء أول بعثة على نطاق منظومة الأمم المتحدة إطلاقا، وأول بعثة بشأن حالة صحية طارئة إطلاقا – ألا وهي بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا. إن هذه البعثة فريدة من نوعها، وهي معدّة لمواجهة أزمة لم يسبق لها مثيل، وفتاكة، ومتفاقمة. ومنذ أعلن الأمين العام إنشاء التحالف العالمي للتصدي لفيروس إيبولا في ١ أيلول/سبتمبر، اتُخذ عدد من الخطوات الهامة للتعجيل في مواجهة أزمة فيروس إيبولا وتعبئة المجتمع الدولي، ومنها إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، في ١٩ أيلول/سبتمبر.

إن قيادة الرئيس ألفا كوندي، رئيس غينيا، والرئيس إرنست باي كوروما، رئيس سيراليون، والرئيسة إيلين جونسون – سيرليف، رئيسة ليبريا هي مصدر إلهام لي. وأنا أنحني أمام العمل الشاق والمتفاني الذي يضطلع به الموظفون الوطنيون والدوليون العاملون في الخطوط الأمامية لمكافحة الإيبولا، وذلك على غرار العاملين في مجال الرعاية الصحية والأفرقة المعنية بدفن الموتى ومقتفي أثر المخالطين للمرضى وخبراء اللوجستيات، وغيرهم الكثيرون. وأشعر بالامتنان للدول الأعضاء على التزامها بتقديم أفراد مدنيين وعسكريين ومواد وأموال. ولكنني أشعر بقلق عميق لأن كل هذا مجتمعا لا يكفي تقريبا لوقف فيروس إيبولا الذي سبَقنا. لقد سبَقنا بأشواط، وهو يركض أسرع منا ويفوز في السباق. لا يمكننا أن ندع الفيروس ينتصر علينا، لأنه إذا انتصر، فنحن شعوب الأمم المتحدة سنخسر الكثير جدا. سوف نخسر أشياء لا يسعنا أن نخسرها. لا يمكننا أن ندع ذلك يحدث.

إن منظمة الصحة العالمية تنصح بأن الأمور الأربعة التي يجب أن نفعلها مجتمعين لوقف فيروس إيبولا هي الاستدلال على المخالطين للمرضى وتتبعهم، وإدارة الحالات، وكفالة دفن الموتى بطريقة آمنة، وتزويد الناس بالمعلومات التي يمكنهم استخدامها لحماية أنفسهم. وكل واحد من هذه الأمور يتصف بالأهمية، وكل واحد منها ينطوي على عمليات معقدة على أرض الواقع. وإذا فشلنا في أي أمر من هذه الأمور، فنحن نفشل كليا. كذلك تنصح منظمة الصحة العالمية بأنه في غضون ٦٠ يوما، يجب أن نكفل نقل ٧٠ في المائة من المصابين بالفيروس إلى مرافق الرعاية، وإتمام ٧٠ في المائة من عمليات

الدفن دون التسبب بإصابات إضافية. ونحن نحتاج إلى القيام بذلك في غضون ٦٠ يوما بدءا من ١ تشرين الأول/أكتوبر. وإذا حققنا هذه الأهداف، فباستطاعتنا حينئذ أن ندحر هذا الوباء. والتحدي الموجع هو أنه مع مرور كل يوم، وكلما أصيب المزيد من الناس، وكلما ازداد عدد المصابين أضعافا مضاعفة، فإن القيمة المطلقة لهذه الأهداف تكبر بسرعة، وتصبح الأهداف أبعد منالا وأصعب تحقيقا.

وإذا لم نتوصل إلى تحقيق هذه الأهداف خلال ٦٠ يوما واستمرت أعداد المصابين في التزايد، فسيموت الكثيرون من الناس. هذا ما نكافحه الآن. إننا نكافح لمنع الوفيات المحتومة. إننا نكافح من أجل الناس الذين هم على قيد الحياة وبصحة جيدة اليوم، ولكنهم سيصابون بفيروس إيبولا ويموتون إذا لم نتصد له كما يجب على النحو العاجل. هذا ما يركز عليه الجميع في بعثة الأمم المتحدة. إن خطتنا تقضي بوضع حد للأزمة. والأمور الأربعة التي ذكرتها والتي تقول منظمة الصحة العالمية إننا يجب أن نفعلها، تمثّل الخطة الصحيحة حيال الأزمة الراهنة. ولكن إذا لم نتغلب على الأزمة، وإذا لم نحقق أهدافنا، وإذا ارتفع عدد الأشخاص المصابين بفيروس إيبولا ارتفاعا كبيرا، مثلما يتنبأ البعض، فإن خطتنا لن تكون متناسبة مع حجم هذه الأزمة الجديدة. إمّا أن نوقف فيروس إيبولا الآن، أو نواجه وضعا لم يسبق له مثيل على الإطلاق من دون أن تكون لدينا خطة للتصدي له.

وبغية توضيح هذا التحدي، يمكننا أن ننظر إلى عدد المصابين الجدد بفيروس إيبولا المتوقع أسبوعيا لفترة ٦٠ يوما، أي بالتحديد لغاية ١ كانون الأول/ديسمبر. زميلي الدكتور بروس أيلوارد التابع لمنظمة الصحة العالمية وبعثة الأمم المتحدة ذكر اليوم أنه بوسعنا أن نتوقع مجموعة جديدة من المصابين بالفيروس تبلغ حوالى ٠٠٠ ١٠ شخص أسبوعيا بحلول ١ كانون الأول/ديسمبر. وهذا يعني أننا بحاجة إلى ٠٠٠ ٧ سرير لمعالجتهم. ووفقا للخطط والتوقعات الحالية، نترقب أن يكون لدينا حوالى ٣٠٠ ٤ سرير في مراكز علاج فيروس إيبولا بحلول ذلك التاريخ. بيد أنه لا يوجد ما يكفي من العاملين لرعاية العديد من المرضى في تلك الأسرة وفقا للخطط الحالية. وبغية التعويض عن النقص في الأسرّة، يجب أن نوفر قرابة ٧٠٠ ٢ سرير في مراكز الرعاية المجتمعية، أو أن ننشئ نحو ٣٠٠ ٣ مركز من هذه المراكز. وسنحتاج أيضا إلى موظفين لإدارة المرافق وتوفير الرعاية للمصابين في الأسرّة. ويتعين تدريب هؤلاء الموظفين حتى لا يمرضوا هم أنفسهم، وإعطاؤهم رواتبهم وتجهيزهم بشكل صحيح. كما تفترض هذه الأرقام المتوقّعة أن تُستخدم جميع المرافق والأسرّة إلى الحد الأقصى، من دون ترك أسرّة شاغرة بغض النظر عن الموقع الجغرافي للمرفق.

إن المرض ينتشر بأسرع ما يكون في التجمعات الحضرية. ومن المنتظر تسجيل أكثر من نصف الحالات الجديدة للإصابة بالفيروس في مركز حضري واحد فقط. وسوف نحتاج إلى تقديم مساعدة مصممة خصيصا للبيئات الحضرية. وتوسيع النشاط ذاته لتحقيق التأثير المقصود ذاته يصح بالنسبة لجميع التدخلات الأخرى الضرورية لدحر هذا الوباء. فعلى سبيل المثال، نقدّر أننا نحتاج إلى نحو ١٥ مختبرا من المختبرات التشخيصية يكون كل منها قادرا على معالجة ١٠٠ عيّنة يوميا. ونحن أيضا بحاجة إلى رفع عدد أفرقة دفن الموتى من ٥٠ فريقا تقريبا إلى حوالى ٥٠٠ فريق، ويتعين تجهيز هذه الأفرقة بحوالى ألف آلية. ويتعين منح العمال وأفرقة دفن الموتى سترات واقية وأجهزة لرش الكلور، وهم بحاجة إلى تدريب والحصول على رواتبهم. ويتعين علينا القيام بكل ذلك قبل ١ كانون الأول/ديسمبر.

ومع كل يوم يمر يزداد عدد المرضى، الأمر الذي يستدعي التصدي للفيروس على نحو أسرع. ومع مرور الوقت، نحن بحاجة إلى القيام بالمزيد لتتبع المخالطين للمرضى، وهذا يعني المزيد من الموظفين المدربين مع المزيد من الدراجات النارية

والهواتف المحمولة. ومرور الوقت يعني أنه ستكون هناك حاجة إلى سلسلة من الإمداد أكثر قوة. وهذا يعني المزيد من وسائل النقل. وهذا يعني المزيد من موظفي الأمم المتحدة الدوليين والوطنيين. وهذا يعني المزيد من الدعم الطبي للموظفين والترتيبات الأمنية المتعلقة بهم. وهذا يعني المزيد من الشركاء على أرض الواقع. وهذا يعني المزيد من المولدات الكهربائية وأجهزة الحواسيب المحمولة وأجهزة الاتصال ذات النطاق الترددي العريض. وهذا يعني، بصفة خاصة، المزيد من الأموال وأشياء أخرى كثيرة. وهذا يعني إدارة أزمة أكثر تعقيدا.

الوقت هو عدونا الأكبر. يجب أن نستخدم كل لحظة من كل يوم لصالحنا، وهذا ما تفعله بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا. ومنذ أنشأ الأمين العام هذه البعثة قبل ٢٥ يوما، أقامت مقرا لها في أكرا، وانتشرت عمليا في البلدان الثلاثة الأكثر تضررا. وقد قمنا بنشر ما مجموعه ٨٤ موظفا دوليا، بمن فيهم أفراد من منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة شؤون الإعلام وإدارة شؤون السلامة والأمن والمكتب التنفيذي للأمين العام ومركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي وثماني بعثات ميدانية، ومراكز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض. وسينضم إلينا قريبا خبير من المركز الصيني لمكافحة الأمراض والوقاية منها. كما أن لدينا موظفي اتصال من المملكة المتحدة والولايات المتحدة وألمانيا.

ولقد قمنا بنشر طائرة وخمس طائرات عمودية. ونشرنا ٦٩ مركبة، وهناك ١٤٠ مركبة أخرى آتية قريبا. ووضعنا أجهزة قوية للاتصالات السلكية واللاسلكية ووصلات لشبكة الإنترنت. وفعلنا كل ذلك في وقت قياسي. وأنا لم أشهد الأمم المتحدة أبدا من قبل، والكثير جدا من أجزائها، تتحرك بسرعة فائقة وبهذه الطريقة الموحدة. لقد أعطى الأمين العام تعليمات واضحة: تحركوا، تحركوا بسرعة. لا تدعوا النقاش والروتين يبطئان عملنا. وأنا ممتن لرؤساء إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها الذين تبنوا هذا النهج. إن منظومة الأمم المتحدة تدفع بكل قواها وقدراتها لمكافحة فيروس إيبولا.

منحنا الأمين العام سلطة خاصة لتعيين الموظفين بسرعة، وتحويل الأصول، وشراء المواد واتخاذ إجراءات لصالح المنظمة وتعزيزا لالتزامنا بإنهاء أزمة انتشار فيروس الإيبولا. وبشكل أعم، تضطلع بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا بدور إدارة الأزمة الحاسم. وقد اضطلعت الحكومات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وغيرها بأعمال كثيرة وعظيمة خلال هذه الأشهر القليلة الماضية. لكن الاستجابة لأزمة معقدة، وتحديدا أزمة عالمية تتعدى الحدود الوطنية، وصعبة ومحفوفة بالمخاطر كالأزمة التي نواجهها، تتطلب منظورا عاما، وتتطلب وضع خطة تنفيذية شاملة.

وتعمل بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا مع الشركاء لوضع تلك الخطة، وهي خطة تضع أهدافا واضحة، وتحدد جميع مجالات النشاط اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، وتسند المسؤوليات لكل نشاط من الأنشطة وتضع المقاييس، ونظم الإبلاغ من أجل تقييم الأداء. وستكفل الخطة التشغيلية عدم ترك الثغرات وتخصيص الموارد الشحيحة رسميا للوفاء بالمتطلبات ذات الأولوية القصوى. وستكون الخطة داعمة للجهود الوطنية وستوضح للسلطات الوطنية أشكال الدعم التي يمكن أن تتوقعها من الأمم المتحدة ومتى ستحصل عليها. وستتولى دائما الحكومات الوطنية زمام الأمور فيما يتعلق بالاستجابة لفيروس إيبولا في بلدانها.

وتتسم عملية التخطيط بالتعقيد من الناحية التشغيلية والتنظيمية نظرا لتعدد الجهات الفاعلة بها. فعلى سبيل المثال،

أحد الأمور التي قد تبدو بسيطة للغاية مثل مراكز الرعاية المجتمعية، تحتاج إلى تخطيط مفصل. وسبق أن ذكرت أننا نحتاج إلى تشييد نحو ٣٠٠ مركز. من سيتكلم مع المجتمع المحلي عن فيروس الإيبولا وعن إنشاء مركز للرعاية في المجتمع المحلي؟ من سيتولى تشييد المركز؟ من سيعين الموظفين به ومن سيتولى تدريب العاملين؟ من سيدفع للموظفين أجورهم، وكيف سيحصلون عليها؟ من أين ستأتي هذه الأموال؟ ما هي لوازم المركز من إمدادات؟ كم عدد المرات التي يتعين إعادة تزويده بها؟ من سيوفر الإمدادات، وكيف؟ كيف سيجري التخلص من النفايات الخطرة ومن سيفعل ذلك؟ ما هو مصدر المياه النظيفة اللازمة لعمليات التنظيف؟ من سيجري الفحوص على المرضى في مركز الإيبولا؟ كم ستبعد معامل الفحص؟ كيف سيجري نقل العينات. وغيرها من الأسئلة.

إن مراكز الرعاية المجتمعية مسألة واحدة فحسب تتطلب ذلك التخطيط التفصيلي والالتزام من جانب الشركاء. ولكل مجال رئيسي من الأنشطة داخل إطار خطة الاستجابة للإيبولا، هناك عدد مماثل من الإجراءات الحيوية التي يلزم تناولها على نحو مناسب. وتنطوي الاستجابة التشغيلية على تحديات بشكل خاص، لأننا لا بد أن نضع جميع عناصر الاستجابة بصورة صحيحة في كل مكان. والاستدلال على المخالطين المحتمل إصابتهم بالفيروس وتتبعهم، وإدارة الحالات، وكفالة الدفن الآمن، وإشراك المجتمعات المحلية يجب الاضطلاع بها جميعا على النحو المناسب أينما وجدت الإيبولا. والإيبولا منتشرة في أنحاء منطقة جغرافية شاسعة للغاية. إذا فشلنا في منطقة واحدة، سيجد حينها الفيروس المجهري ثغرة يلج منها ويواصل الانتشار. وما دام ثمة حالة واحدة لفيروس الإيبولا في أي مكان في أي من البلدان الثلاثة، سيشكل الفيروس الفتاك تهديدا لجميع البلدان وجميع الشعوب. إن خير وسيلة لحماية شعوب البلدان غير المتأثرة بالفيروس هي مساعدة شعب سيراليون وغينيا وليبريا من أجل وقف انتشار فيروس الإيبولا الآن حيثما يوجد. إذ أظهرت الأحداث مؤخرا، أن فيروس الإيبولا يشكل خطرا اليوم على شعوب البلدان غير المتأثرة به. ومن الملح والضروري أن تتخذ جميع البلدان، لا سيما تلك التي حددتها منظمة الصحة العالمية بوصفها ذات أولوية قصوى وأولوية عالية، خطوات فورية للحيلولة دون انتشار فيروس الإيبولا في بلدانها، وخطوات لتعد نفسها للتصرف بسرعة في حال إصابة حالة محلية من أجل منع زيادة انتشار الفيروس.

وستقدم البعثة الدعم إلى جهود منظمة الصحة العالمية والجهود الوطنية الرامية إلى الوقاية والتأهب عند الاقتضاء. وسنشكل قدرة على الاستجابة العاجلة مع المخزونات الاحتياطية من المعدات والمواد والموظفين الطبيين الذين تم تحديدهم مسبقا، وأصول النقل للتحرك بسرعة إلى موقع تفشي الفيروس إذا ما طلبت السلطات الوطنية ذلك. ولكن يجب تعزيز تلك الجهود بالمساعدة الثنائية.

فقدت الأمم المتحدة اليوم فردا من أسرتنا حينما توفى متطوع من متطوعي الأمم المتحدة يعمل في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بسبب إصابته بفيروس إيبولا. وهو ثاني موظف في الأمم المتحدة يتوفى جراء هذا المرض. وأود أن أعرب عن امتناني الشديد للفريق الطبي في ألمانيا الذي عمل ببسالة سعيا لإنقاذ حياته. ونشعر جميعا بالحزن لوفاته ولوفاة زميله. وأشيد بتفاني والتزام أعضاء الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا الذين يعملون في الخطوط الأمامية للمعركة ضد هذا المرض منذ البداية. وأشعر بالامتنان العميق لموظفي الأمم المتحدة الذين يتدفقون على البعثة للمشاركة في هذه المعركة. ونحن جميعا مدينون بالعرفان للموظفين الدوليين والمحليين الذين نعتمد الآن بشكل جماعي على شجاعتهم ومهاراتهم. وللموظفين الوطنيين علينا حق أن يحصلوا على أجور لائقة مقابل العمل الذي يضطلعون به وأن يحصلوا عليها في موعدها.

ينبغي ألا يعاقب العالم أول المدافعين عنه بالوصم القائم على المخاوف وسوء الفهم للحقائق المتعلقة بفيروس الإيبولا.

هناك الكثير من الأخبار السيئة فيما يتعلق بفيروس الإيبولا، لكن الخبر السار هو أننا نعرف كيف يمكننا الحد من انتشاره. فنحن نعلم ما ينبغي أن نفعله، ونستطيع القيام به. لكن البعثة لن تتمكن من القيام بذلك وحدها. ولا تستطيع البلدان المتضررة القيام بذلك بمفردها. بل إن كافة الجهات الفاعلة الآن في الميدان، الوطنية والدولية والأمم المتحدة والثنائية والمنظمات غير الحكومية، لن تستطيع إيقاف فيروس الإيبولا بمفردها. ونحتاج إلى قيام المزيد من المنظمات غير الحكومية بإرسال مديرين مدربين لعلاج الإيبولا وإدارة وحداتها وعاملين في مجال الصحة. ونحتاج إلى قيام المزيد من الحكومات بتشييد وتشغيل وحدات علاج الإيبولا ومختبرات تشخيصها. ونحتاج إلى المزيد من الأفرقة الطبية الأجنبية. ونحتاج إلى الدعم في مجالي اللوجستيات والنقل. ونحتاج إلى الأموال لدفع تكاليف تسريع وتيرة الاستجابة العملية. ونحتاج تحديدا – ونحن مدينون للأفراد العاملين في الخطوط الأمامية بذلك – إلى رعاية طبية موثوقة وعالية الجودة تقدم لأي شخص يشترك في الاستجابة لفيروس إيبولا، بما في ذلك الإجلاء الطبي عند الاقتضاء. ونحتاج إلى ذلك كله بشكل عاجل. لأن تكاليف التأخير باهظة. وتكاليف الإخفاق غير معقولة وغير مقبولة. ويجب أن نتصرف الآن. ويجب أن نعمل معا. يجب علينا دحر فيروس الإيبولا، ويجب علينا أن نقوم بذلك بسرعة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر السيد نانبوري على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد لادسوس.

السيد لادسوس (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لمناقشة ما يمكن أن يمثل عواقب لهذه الأزمة الوبائية الكبيرة، وتحديدا، تقويض جميع الإنجازات التي تحققت نتيجة لعمل مطول اضطلعت به الأمم المتحدة وبعثات حفظ السلام الثلاث في غرب أفريقيا. وبينما قد تنصب مناقشة اليوم على ليبريا، علينا أن نولي اهتماما كبيرا لما قد يحدث في كوت ديفوار أو ربما حتى في مالي. بيد أنني الآن، سأركز على ليبريا.

تتكشف المآسي الإنسانية على نطاق غير مسبوق في ليبريا. وفي الوقت نفسه، ليبريا هي بلد نشرنا فيه عملية لحفظ السلام قبل ١١ عاما. وبالرغم من وجود درجة معينة من الهشاشة، أعتقد أنه يمكننا القول بأن البعثة أحرزت تقدما حقيقيا على الطريق نحو إرساء السلام والاستقرار. وأعتقد أن ذلك يمثل فرصة لتوجيه الشكر إلى جميع الموظفين لما أبدوه من التزام.

ولنتذكر التاريخ – قرن من الإقصاء المنهجي، وعقود من الخلل و ١٤ عاماً من الحرب الأهلية المتعاقبة، يشهد كل عام فيها أعمالا أكثر وحشية من العام الذي سبقه. لكن اليوم تحققت إنجازات. نعم، هي إنجازات محفوفة بالمخاطر، لكنها هامة: العودة إلى النظام الدستوري في عام ٢٠٠٦، توسع متواضع في الاقتصاد لكنه كبير، وإمكانية حصول السكان على أبسط الخدمات الأساسية. ويمكننا القول بأن ليبريا على الطريق نحو عملية التحول، وهنا تقلب أزمة فيروس الإيبولا جميع التوقعات. إذ بدأت تظهر مجموعة كاملة من الظواهر. وشهدتها مباشرة حينما قمت بزيارة قبل شهر لتفقد حالة البعثة لمعرفة المشاكل التي واجهتها هناك.

أولاً، إنَّ الانقسامات السياسية والاجتماعية آخذة في الازدياد؛ ونظام الصحة العامة على وشك الانهيار؛ والاقتصاد آت إلى طريق مسدود، بينما توقَّفت الرحلات الجوية، وسفن أقلٍّ ترسو في مونروفيا؛ وأعمال معيَّنة – التدوين والتعدين – توقَّفت أو أقفلت لأنَّ المالكين قرروا الانتقال إلى خارج البلد أثناء الأزمة، وبالإجمال، إنَّ آفاق معظم السكان الأكثر ضعفا والتأثيرات عليهم آخذة في التدهور.

لقد دأبنا على معالجة الخطة التي اعتمدها المجلس في عام ٢٠١٢ لتعزيز الإصلاح السياسي والمصالحة الوطنية ومساعدة البلد – على الرغم من الانقسامات الباقية – في توسيع نطاقه السياسي تدريجاً وتدعيم الفهم المحسَّن من جانب الحكومة، بما يعزز بناء الدولة لصالح مواطنيها.

ومع ذلك، أعتقد أنَّ الأزمة قد أظهرت الطابع الحاسم لتلك المهمات. ومع أنها قيد التنفيذ في الحقيقة، فإنها لمّا تحقِّق نتائج بعد.

ويمكن للمرء أن يتصور أنَّ هذه الأزمة الهائلة يمكن أن تجمع الناس معاً، لطالما أنَّ التواصل الجدّيّ يجري بشأن اتخاذ شفَّاف للقرارات؛ ولطالما أنّ توزيع الموارد شفَّاف، وأنَّ جميع تلك المسائل تجري معالجتها. ولكن من المؤسف أنه يجب الاعتراف بأنَّ هناك ريبة كبرى ومتزايدة من جانب السكان تجاه مؤسسات الدولة. والأسئلة التي وُجِّهت إلى القيادة أدَّت إلى تغييرات معينة، تشمل استقالات مسؤولين حكوميين رئيسيين.

لقد شهدنا أيضاً في الوسائط الإعلامية أنَّ التزاماً معززاً من جانب الحكومة ضروري للعاملين في مجال الرعاية الصحية، الذين بعضهم مُضربون، والكثيرون منهم، يسرني أن أقول، يعملون بجرأة وعزيمة على الرغم من الظروف التي – يجب على المرء أن يعترف – تستدعي كل ذرة من الجهد.

وللتكلم بصورة أعمّ، إنَّ نظام الرعاية الصحية بأكمله يتهاوى. فالنساء يُتوفَّين أثناء الولادة بسبب نقص الرعاية؛ والناس يموتون بمرض الملاريا لأنه ليست هناك رعاية صحية متوافرة. والأطفال معرَّضون للموت بأمراض قابلة للشفاء، لأنَّ حملات التلقيح قد عُلِّقت. وهناك أزمة متفاقمة في ليبريا، من الصعب قياس تداعياتها.

ومن الصحيح أيضا أنَّ أزمة فيروس إيبولا قد أدَّت إلى توتُّر سياسي ملحوظ ودرجة من الريبة. ويعلم المجلس أنه كان مقرراً إجراء الانتخابات في هذا اليوم بالذات. ومن الواضح أنَّ ذلك لم يكن خياراً. فقد اتُّخِذ القرار بتأجيلها. وعلاوة على ذلك، هناك نقاش في ليبريا بشأن طبيعة الهيئة السياسية والقانونية المخوَّلة اتخاذ ذلك القرار.

وبالنسبة لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، فإنَّ الأهمية هي مواصلة حثُّ القادة والأطراف السياسية الفاعلة على السعي إلى اتفاق لإحراز تقدُّم في حماية الصحة العامة وتمكين استمرار عمل السلطة التشريعية.

ويعلم المجلس أيضا أنَّ الرئيسة جونسون – سيرليف طلبت من البرلمان في آب/أغسطس تمديد سلطاتها على أساس طارئ واستثنائي. وقد سعت أيضاً إلى الوسائل والسبُل لضمان أن تتمكَّن الدولة من السيطرة على الأصول الخاصة، والاقتصار أحياناً في استخدامها لصالح الأمن ونظام الصحة العامة. ومرة أخرى، لم يكن في البرلمان اتفاق على منح أو عدم منح تلك السلطات الطارئة الاستثنائية للسلطة التنفيذية.

وعلى صعيد بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، المهم هو احترام سيادة القانون وحقوق المواطنين. وهذا ما جعلنا نُلقي نظرة فاحصة على التغييرات التي يجري التفكير فيها – القيود التي يمكن أن يكون إرساؤها محتملاً – لضمان ألاَّ تمتدَّ تلك التدابير إلى أبعد من المهمات الضرورية لحالة طارئة كهذه. وهذا يقتضي التزام جميع أصحاب المصلحة الليبريين، على أن يؤخذ في الاعتبار الهدف من السعي إلى تحقيق توافق الآراء في كل مرة، فضلا عن اتفاق الجميع، بغية ضمان حُكْم فعَّال وحكومة شفافة تخضع للمساءلة، وفي الوقت نفسه ضمان حماية السكان من المزيد من انتشار فيروس إيبولا.

ومن حُسْن الحظ أنه لم يكن هناك حتى الآن أيُّ تدهور ملموس على الجبهة الأمنية. لقد كان هناك توتّر في تموز/يوليه وآب/أغسطس. وكان الحادث في وِست بوينت، حيث، بحسب تقارير الوسائط الإعلامية، تُوفي مراهق عمره ١٥ سنة

بعد إصابته بجروح من جانب جنود الجيش الليبري. وقد تحسَّنت الحالة قليلاً منذ ذلك الحين، لكنها بحاجة إلى متابعة عن كثب. فالاستياء العام يبقى عالياً؛ وأيُّ استياء عام في أيّ مكان، يشكل عنصر مخاطرة إضافي على الصعيد الأمني.

إننا نعمل بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الأمنية الليبرية للتخطيط لعمليات أمنية قد تُعتبَر ضرورية في سياق حالة الطوارئ. وكما يعلم المجلس، إنَّ الجيش قد استُثني من العمليات الأمنية الداخلية. وهو بدل ذلك يركِّز الجهود على بناء هياكل أساسية إنسانية وضمان أمن حدود ليبريا التي لا تزال كثيرة الثغرات.

وأود أن أضيف بضع كلمات بشأن الحالة في ليبريا، متعلقة بالتداعيات الإنسانية للأزمة. فحين زرت مونروفيا قبل شهر واحد، أدهشتني حقيقة أنَّ الناس لم يعد أحدهم يلمس الآخر. إنهم لم يعودوا يتصافحون – بل يلوِّح أحدهم للآخر عن بُعد في أحسن الأحوال. إنَّ هذا يحدث في مجتمع مركَّب ومعقَّد سبق أن عانى ويبقى عميق الانقسام. إنه مجتمع عطوف وحتى يتواصل أفراده باللمس. فالناس تقليدياً يلمس أحدهم الآخر ويقبِّله. لم يبق شيء من ذلك. وأظن أنَّ هذا أمر ينبغي أن يسترعي اهتمامنا، لأنَّ الطقوس الأخيرة التي تُمارَس حين يتوفى أحد الأشخاص هي جزء رئيسي من المجتمع. والظروف الآن تفرض أنه حتى حين يحب المرء أحداً، فإنه لا يستطيع الإعراب عن حبه ومودَّته أو أن يكون قريباً منه. وأعتقد أن هذا يسبب الكثير من الألم.

وأعود إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. فحتى الآن لم يتضرر أحد من موظفي الأمم المتحدة. ولكن على الرغم من كل الحذر، توفي في أواخر أيلول/سبتمبر فرد ليبري في البعثة. والأرجح أن يكون فيروس إيبولا سبب الوفاة، مع أننا غير متأكدين تماماً. وكما يعلم المجلس، توفي الليلة الماضية في ألمانيا موظف دولي في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، كان قد تمَّ تشخيص مرضه وأُجلي إلى أوروبا في ٨ تشرين الأول/أكتوبر. وهناك الآن ٣٩ موظفاً آخرين في البعثة، نصفهم أفراد عسكريون، معزولون في الحجر الصحي أو يخضعون لمراقبة شديدة.

وأعتقد أنَّ ما يتعين فهمه بوضوح، وهو سبب زيارتي إلى مونروفيا، هو أنَّ بعثاتنا مكوَّنة من رجال ونساء لديهم عائلات، وأناسٌ محبوبون لديهم وآخرون مُحبُّون لهم. ولديهم التوقُّع المشروع بأن يستطيعوا العودة إلى الوطن فور انتهاء بعثتهم. فعلينا أن نفعل كل شيء ممكن لضمان أنهم يستطيعون أداء دورهم، وضمان اضطلاع البعثة بدورها مجددا في صون السلم والأمن. إنه عمل معقد. ويجب توفير أقصى الضمانات الممكنة على صعيد المعالجة في البلد والإجلاء عند الحاجة. وهذا طبعاً شيء يتعين علينا أن نحشد له أكبر دعم من أعضاء المجلس ومن مجموعة الأمم التي تشكل المجتمع الدولي.

ختاما، سأذكر الحالة في كوت ديفوار وفي مالي.

ومن حسن الطالع، أنه في هذه المرحلة لم يبلغ عن وقوع أي إصابات في أي من البلدين، واتخذت الحكومتان تدابير بالغة القوة لمنع انتشار فيروس الالإيبولا في أراضيهما أو لإعداد نفسيهما، تحسبا لحصول ذلك. الجدير بالذكر أن لدى هذين البلدين، كوت ديفوار ومالي، نظما للرعاية الصحية أكثر تقدما مما لدى معظم الدول المجاورة لهما.

وأجرت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، استعدادات واسعة للتصدي لأي تفش محتمل للوباء، بما في ذلك وضع خطط لحالات الطوارئ وخطط تشغيلية تقوم على أساس مجموعة من السيناريوهات، فضلا عن خطط لاستمرار تصريف أعمال البعثتين إذا وقع أي حادث، بالرغم من جميع الجهود. ووضعت البعثتان خططا للعزل الطبي ومرافق العلاج، وكلها بدعم من بعثة الأمم المتحدة للتصدي لحالات الطوارئ

الناجمة عن فيروس الإيبولا، التي ظل التعاون معها ممتازا، ومع أصحاب المصلحة الآخرين.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن عميق امتناني لجميع موظفينا الذين، في ظل ظروف مأساوية وبيئة تتعرض للقدر الكامل لخطرها، يضطلعون بمهامهم بالرغم من كل شيء بشجاعة وعزم. وفي الإعراب عن الأسى على سقوط جميع الضحايا، بمن في ذلك الضحية الذي ننعيه شخصيا منذ ليلة أمس، أعتقد أننا مدينون لهم بتأكيد أن الأمم المتحدة تبذل كل ما في وسعها في هذا المسعى التعاوني لمحاولة منع زيادة تفاقم الأمور.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر السيد لادسو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد زيريهون.

السيد زيريهون (تكلم بالإنكليزية): فيما يدخل تفشي فيروس الإيبولا أسبوعه الثاني والأربعين، ثمة شعور متزايد بالقلق حيال آثاره على السلام والأمن، ليس في البلدان المتضررة وحدها بل وأيضا في منطقة غرب أفريقيا الأوسع. أعاق تفشي الفيروس جهود المجموعات الإقليمية لتنفيذ استراتيجيات الأمن عبر الحدود ولاتخاذ خطوات لتعزيز التكامل الاقتصادي والنقدي الإقليمي. وعلى الصعيد الوطني، أدى إلى تأخير إحراز التقدم في عدد من العمليات الانتخابية الرئيسية وعمليات استعراض الدستور. وعلى الصعيد المحلي، أدى ضعف الهياكل الحكومية وعدم الثقة بين المجتمعات والسلطات إلى وقوع حوادث عنيفة أسفرت عن عدد من الوفيات.

وكما لاحظ البعض على نحو صائب، فإن فيروس الإيبولا، في منطقة دون إقليمية خارجة من نزاع مطول، يمثل خطرا ماثلا على الدوام للاضطراب الاجتماعي وأعمال العنف. وعلاوة على ذلك، وسواء كان ذلك أمرا مستبعدا أو لم يكن، فإن البعض في مجال مكافحة الارهاب أصبحوا يقرنون بين تفشي فيروس الالإيبولا والإرهاب في جملة واحدة.

وفي البلدان الثلاثة الأشد تضررا – غينيا وليبريا وسيراليون – تباطأ إلى حد كبير تنفيذ البرامج الحكومية البالغة الأهمية، فيما اضطرت السلطات الوطنية لإعادة تركيز طاقاتها ومواردها على وقف تفشي فيروس الإيبولا وعلاجه ومنع انتشاره. كما تأثر دور الحكومات، إذ أن بعض المسؤولين المنتخبين وموظفي الخدمة المدنية أصبحوا ضحايا للمرض.

إن فيروس الإيبولا يعطل بقدر كبير الاستدامة الاقتصادية لتلك البلدان، ما يؤدي إلى عواقب وخيمة على إيصال خدمات الدولة الأساسية. وفيما تتواصل حالات تعطيل الأعمال في قطاعات البناء والتعدين والصناعة والسياحة والنقل بسبب الشواغل حيال انتشار المرض، فإن الآثار على الاقتصادات وآفاق التنمية في البلدان المتأثرة يمكن أن تصبح مدمرة ومزعزعة للاستقرار. كما أن هناك شواغل حيال استمرارية المشاريع الحيوية التي تركز على بناء السلام وضمان الاستقرار المستدام في البلدان الثلاثة. وعلاوة على ذلك، ينبغي عدم الاستهانة بالآثار السلبية للعزلة والوصم على السلام والأمن في البلدان المتضررة.

وفي سيراليون، وفي مواجهة تفشي الفيروس، ظلت الأحزاب السياسية موحدة نسبيا في الجهود الرامية إلى مكافحة المرض، بالظهور في التلفزيون الوطني والإذاعة دعما لجهود التوعية. ومع ذلك، تأخرت المشاورات في عملية استعراض الدستور. ولم يتبين بعد ما إذا كان سيتأثر الاستفتاء، المتوقع إجراؤه قبل الانتخابات المقبلة.

وفي ليبريا، فإن التحديات السياسية الناجمة عن تفشي فيروس الإيبولا تحديات مروعة. ففي الأشهر القليلة الماضية، علقت بشكل مؤقت عملية استعراض الدستور بسبب استمرار حالة الطوارئ، وقد تؤجل انتخابات مجلس الشيوخ المقررة

في تشرين الأول/أكتوبر. وتلك التأخيرات، بالترافق مع التحضيرات للانتخابات العامة المقبلة في عام ٢٠١٧، ستجهد إلى حد كبير قدرات لجنة الانتخابات الوطنية ومواردها ويمكنها أن تعرض للخطر سلامة العمليات الانتخابية وأن تثير التوترات بل وأن تهدد الاستقرار السياسي.

وفي غينيا، لم يحرز تقدم يذكر في الأشهر القليلة الماضية في التحضير للانتخابات البلدية التي كان يزمع إجراؤها هذا العام. وتباطأت الأنشطة السياسية الرئيسية للأحزاب الحاكمة والمعارضة فيما يواصل الجانبان تركيز جهودهما على مكافحة تفشي الفيروس. كما أدى ذلك إلى تأخير الجهود البالغة الأهمية الرامية إلى سد الفجوة السياسية بين الحكومة وأحزاب المعارضة.

كما أن الحالة الأمنية في البلدان الثلاثة الأشد تضررا عانت من آثار كبيرة منذ تفشي المرض. وأعلنت حكومات البلدان الثلاثة حالات الطوارئ، وأصدرت قوانين تقييدية واتخذت تدابير تهدف إلى الحد من انتشار المرض. كما فرضت هذه الحكومات عمليات حظر التجول وطوقت وعزلت المجتمعات وكثفت انتشار قوات الأمن، بهدف إنفاذ تدابير التصدي لفيروس الإيبولا الرامية إلى حماية العاملين الصحيين ومرافق الحجر وإلى المحافظة على الأمن العام. وترافق مع حالات الطوارئ أيضا إغلاق المدارس وفرض قيود على الاجتماعات والحشود الجماهيرية. ومنذ تفشي المرض، وقعت حوادث للعنف ارتكبت ضد العاملين الصحيين والموظفين العامين. كما شهدنا أعمال الشغب المجتمعية التي أججها عدم الثقة والجهل بالمرض أو المعلومات الخاطئة عنه، فضلا عن تهديدات العاملين الصحيين وأفرقة دفن الموتى بالدخول في إضرابات.

وفي جنوب شرق غينيا، لا تزال الحالة الأمنية متوترة في العاصمة الإقليمية نزيريكوري، بعد حادث القتل الذي وقع الشهر الماضي في مدنية وومي المجاورة لفريق من الموظفين الصحيين والحكوميين الغينيين كانوا يوزعون المعلومات عن تفشي المرض. ووقعت أعمال شغب أيضا في نزيريكوري نفسها بعد انتشار إشعاعات مفادها أن الناس يلوثون من قبل العاملين الصحيين الذين يحاولون تطهير منطقة السوق. ومنذ شباط/فبراير، ظلت مراكز العلاج والعاملون الصحيون يتعرضون أيضا للهجمات المتفرقة من جانب المجتمعات التي تتهم العاملين الطبيين بنقل الفيروس إلى المنطقة.

وفي سيراليون، أدى عدم توافر المعلومات عن الحقائق الطبية للمرض إلى تأجيج حالة من الاستياء قادت إلى اضطرابات عامة طفيفة وهجمات على الشرطة ومحاولات لتخريب مراكز العلاج في فريتاون. وفي ليبريا، شوهد أيضا وقوع اعتداءات على قوات الأمن ونهب العيادات ونشر قوات مكافحة الشغب لفض المظاهرات التي قامت بها الحشود الغاضبة. وخلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي، هدد الممرضون في ليبريا أيضا بتنظيم إضرابات. وأدت هذه الأعمال وردود الفعل إلى تصعيد التوتر السياسي ويحتمل أن تسبب انزلاقا إلى أعمال العنف وتقويض الأمن العام والسلامة.

وأدى تفشي فيروس الإيبولا إلى عزل غينيا وليبريا وسيراليون عن المنطقة الأوسع.

وباستثناء مالي، أغلقت جميع البلدان المجاورة حدودها البرية المشتركة وأبقت على القيود المفروضة على الرحلات الجوية القادمة من البلدان المتضررة الثلاثة. ومن المتوقع أن يكون للعزلة عواقب اقتصادية بالغة الخطورة بالنسبة للبلدان الثلاثة والمنطقة دون الإقليمية. ويقدر البنك الدولي أن معدلات النمو الاقتصادي في البلدان الثلاثة ستنخفض بحلول نهاية هذا العام، وأن المنطقة يمكن أن تواجه خسائر هائلة على صعيد الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية عام ٢٠١٥، ويتوقف ذلك على انتشار الفيروس. وسيكون لذلك بلا شك تأثير ضار على السكان الذين يعانون وعلى السياسات الداخلية، كما سيكون له تأثير بشكل أساسي على الاستقرار. وكلما طال استمرار

تفشي الإيبولا، زاد تهديده بتمزيق النسيج الاجتماعي للبلد وإثارة الانقسامات السياسية وتهديده بتقويض المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد.

هناك مشاركة مشجعة لآليات السلام والأمن الإقليمية في الجهود المبذولة لمكافحة الوباء وللمساعدة في التخفيف من آثاره الضارة. وشكل القرار الذي اتخذه مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي مؤخراً ليأذن بنشر بعثة إنسانية من العسكريين والمدنيين تابعة للاتحاد مساهمة هامة. وينطوي قرار الاتحاد الأفريقي على نشر أطباء وموظفين طبيين مساعدين وأفراد عسكريين في البلدان المتضررة، للعمل في شراكة مع منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز تصدي المجتمع الدولي للمرض وما يمكن أن يترتب على ذلك من آثار على الاستقرار السياسي والسلام والأمن في البلدان المتضررة وفي المنطقة دون الإقليمية.

وأصدر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من جانبهم، توجيهات للمفوضية، بالتنسيق مع منظمة الصحة لغرب أفريقيا، لاعتماد نهج إقليمي يرمي إلى احتواء وباء الإيبولا وإدارته، وطلبوا إلى المفوضية تعبئة القوات المسلحة وقوات الأمن لتعزيز التصدي للمرض على الصعيد الإقليمي

ويعمل اتحاد نهر مانو أيضاً لضمان اتباع نهج إقليمي متسق في التصدي لفيروس الإيبولا. ويعمل الاتحاد مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين على التخطيط لأنشطة ميدانية في مجال التصدي للإيبولا، وذلك في إطار استراتيجيته المتعلقة بالأمن عبر الحدود في المنطقة دون الإقليمية. وسيشمل ذلك زيادة الدعم المقدم للوحدات المشتركة لأمن الحدود وبناء الثقة التابعة لاتحاد نهر مانو في المجتمعات المحلية الحدودية بين البلدان الثلاثة المتضررة.

لقد أدى تفشي الإيبولا إلى تفاقم التحديات التي تواجهها المؤسسات الوطنية والحكومات في منطقة غرب أفريقيا فيما يخص السلم والأمن. وكما شهدنا في حالتي السنغال ونيجيريا، نجحت الإجراءات السريعة والفعالة من جانب السلطات الوطنية في احتواء انتشار الفيروس. ويجب على المجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم إلى المنطقة دون الإقليمية والبلدان المتضررة في الجهود التي تبذلها للعمل بفعالية على وقف الجائحة التي تلوح في الأفق ومعالجتها ومنعها، ضمانا لحماية مكاسب السلم والأمن التي تحققت بشق الأنفس في المنطقة دون الإقليمية والحفاظ عليها.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر السيد زيريهون على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون.

السيد مينا (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المجلس على إتاحة هذه الفرصة لنؤكد من جديد على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة في تصدينا لمرض فيروس الإيبولا.

ترحب سيراليون بالجهود التي يبذلها المجلس والجمعية العامة وبإجراءاتهما العاجلة – الانتقال من المداولات الرسمية وغير الرسمية إلى اتخاذ قرارات لم يسبق لها مثيل – في سياق الاستجابة في هذه المؤسسة.

ونعرب عن امتناننا أيضاً لوكيل الأمين العام بامبوري ووكيل الأمين العام إيرفي لادسوس والسيد نابارو والسيد فوكودا والسيدة مارغريت تشان وجميع مسؤولي الأمم المتحدة، الذين يواصلون في كل يوم القتال في طليعة المعركة هذا المرض.

ومن الواضح لنا جميعاً الآن أن ما نواجهه هو حالة عالمية – وهي كارثة عالمية، إن جاز التعبير. فما بدأ كحالة طوارئ طبية تحوّل الآن ليصبح آفة اقتصادية وأمنية مخيفة حقاً يجب علينا جميعاً التصدي لها. ونحن ممتنون للجهود التي بُذلت حتى اليوم لإنشاء البعثة. ونحث البعثة وجميع المشاركين في التخطيط

لها على ضمان إنجاز العمل الحيوي المتعلّق بالتنسيق والتعاون بأسرع ما يمكن. ويجب نشر الموظفين والإمدادات الأساسية والسلاسل اللوجستية بأسرع ما يمكن.

ونعرب عن امتناننا لجميع الدول الأعضاء في المجلس التي ساهمت، بطرق متعددة، في الخدمات اللوجستية وبالموظفين والأفكار وأشكال الدعم الأخرى لمواجهة هذه الآفة. وعلينا الآن أكثر من أي وقت مضى أن نفي بوعد المنظمة والعمل بشكل حقيقي يداً واحدة – أن نعمل متحدين حقاً.

تجد سيراليون وغينيا وليبريا أنفسها في قلب هذه الآفة، وبالرغم من أفضل الجهود التي تبذلها نظمها الصحية العامة وإداراتها العامة وحكوماتها، إلا أنها في وضع يفوق قدراتها. ونحن نتطلع إلى العالم الخارجي، إلى مجتمع الأمم هذا، من أجل المساعدة.

قد يقول البعض إن الدعوة أو الاستجابة جاءت متأخرة، ولكن هذا ليس وقت النظر إلى الخلف بالنسبة لنا؛ ليس الآن وقت إجراء مراجعة للحسابات لما تم القيام به بشكل منفرد أو على الصعيد الإقليمي أو الوطني. فالآن وقت زيادة العمل وتعميقه.

ونحن ممتنون لجميع الذين ساهموا في هذا الأمر وعملوا ما يمكنهم القيام به، ولكننا نطلب إلى الدول التي يمكن أن تقدّم المزيد أن تفعل. ونحن نطلب إلى جميع الذين تعهدوا بالمساهمة تحويل تلك التعهدات بسرعة إلى مساهمات. وهذا هو الوقت المناسب لنا أكثر من أي وقت مضى لكي نعجّل في الانتقال من القرار إلى العمل.

فعلى أرض الواقع، الأعداد مرعبة حقاً. وعدد الإصابات وعدد الوفيات ومستوى البؤس – جميعها تُثقل مُخيلتنا الجماعية وترهق جهودنا الجماعية. ولكن ليس هذا وقت التراجع إلى خوفٍ وليد الجهل، ولكنه وقت الانتقال إلى إجراءاتٍ وليدة المعرفة. وكلما ازداد اهتمام وسائط الإعلام بهذه الآفة، يزداد ظهور طغيان الخيال الطبي على الحقيقة الطبية. فلنسترشد بأفضل العقول الطبية، وأفضل مشورة طبية يمكننا الاعتماد عليها. دعونا لا نركن إلى الجهل أو الخوف أو الانفعال، الأمر الذي من شأنه أن يشل قدراتنا ويجعلنا نتقاعس عن العمل.

لقد توفّي مسؤول سوداني في الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة في لايبتزيغ على الرغم من كل الجهود التي بذلت لنقله جواً، أو إجلائه طبياً ومنحه أفضل علاج متوفر. ورأينا أن البلدان التي تملك نظما صحة عامة قوية، وربما تكون الأقوى، تواجه أيضا صعوبات. وهناك ممرضة في دالاس، تكساس، وُضعت في الحجر الصحي. وتوفي رجل ليبري محترم، هو توماس إريك دنكان. وسقط قسّ إسباني ضحية لهذه الآفة، وتوجد ممرضة إسبانية في الحجر الصحي.

ويجب ألا نخشى الإيبولا لأنه يمكن إلحاق الهزيمة به. هذا ما تخبرنا به أفضل البروتوكولات الطبية وأفضل العقول الطبية. وما ينبغي القيام به ببساطة هو تحديد المرض واحتواؤه ومكافحته والقضاء عليه. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن تذهب الإمدادات والخدمات اللوجستية والموارد البشرية إلى الأماكن التي تشتد فيها الحاجة إليها. ونحن ممتنون لمن هم في الخطوط الأمامية الذين يخاطرون، يوماً بعد يوم، وساعة تلو الساعة، بفقدان حياتهم من أجل العمل، مهتدين بأنبل تقاليد مهنة الطب، في سبيل مساعدة الآخرين.

والحقيقة أن أفضل وصف للبعثة التي تم نشرها – وهي الأولى من نوعها – هو أنها بعثة للصحة العامة.

إنها ليست بعثة سياسية خاصة. وليست إدارة انتقالية. كما أنها ليست بعثة حفظ سلام كلاسيكية. إنها ببساطة بعثة تهدف إلى إنقاذ الأرواح. وهي بعثة عاملين في المجال الصحي.

وإذ نعبر عن مواساتنا لأسر المتوفين، فلنحتفي أيضا بأولئك الذين نجوا. ولنقدم لهم أيضا الدعم المناسب حتى يتمكنوا من

الاندماج من جديد في مجتمعاتهم المحلية، ولنستكشف أيضا الأمل الذي تنطوي عليه البلازما الموجودة في دمهم للآخرين.

ويجب علينا، كمنظمة وكمجتمع دولي، العمل بطريقة متضافرة لأن ما اعتُبر بكل بساطة قبل ستة أشهر مشكلة خاصة بغرب أفريقيا أصبح الآن مشكلة عالمية حقا. إن الصندوق الاستئماني الذي يجري إنشاؤه يعاني من نقص التمويل بشكل يرثى له. وقد تحدثت السيدة تشان أيضا عن أن ثمة حاجة إلى زيادة الدعم والموارد بواقع ٢٠ ضعفا. ونطالب بأن يواصل الأعضاء الحاضرون في القاعة، الذين انضموا إلى المعركة وأظهروا الريادة، تصميمهم وأن يستمروا في إظهار القيادة.

وأكثر ما يلفت النظر بخصوص هذا المرض هو أنه يجرد مقدم الرعاية الصحية، رجلا كان أم امرأة، من أهم قوة أساسية لديه ألا وهي قوة اللمس. ويحول تلك النعمة بالذات إلى ناقل محتمل للمرض. كما أنه يهدف إلى تجريدنا من صفتنا إنسانيتنا الأساسية، أي القدرة على رعاية بعضنا بعضا وقدرة الأم على عناق ومواساة طفل مريض وقدرة الأب على عناق جد أو جدة والتخفيف من آلامهما.

وبوصفنا بلدانا متضررة، فإننا لا نواجه فحسب الواقع المرير المتمثل في الصراع اليومي للبقاء على قيد الحياة؛ والواقع الكئيب المتمثل في عدم القدرة على دفن الجثث في الوقت المناسب وعدم القدرة على استقبال المرضى في الوقت المناسب في مراكز العلاج والحجر الطبي. بل نواجه أيضا إهانات يومية أو المزيد من الإهانات، والتي أعتقد أنه يجدر بالحاضرين في القاعة أخذ علم بها. فقد جرى عزل أعضاء فريق سيراليون الوطني لكرة القدم، الذين ذهبوا مؤخرا لمواجهة فريق آخر للعب مباراة مقررة، في جزء من الفندق حيث كانوا يقيمون. وتعرضت الحافلة التي نقلتهم من وإلى الملعب للشتائم، وكان الناس يصيحون ”إيبولا! إيبولا! إيبولا!“. وركض الأطفال الصغار بعيدا عنهم وجرت معاملتهم بطريقة لا يمكن أن يتحملها أي منا مهما بلغت قوة تحمله.

إننا نطالب بأن نتحرك وأن نعمل ليس انطلاقا من التمييز أو الجهل، ولكن انطلاقا من الحقائق وواقع أننا نواجه تهديدا مشتركا. والأمر يتطلب اتخاذ إجراءات استثنائية حيث طبقت سيراليون مؤخرا، من خلال قيادة السيد إرنست باي كوروما، تدبيرا أمنيا يقضي بملازمة السكان لبيوتهم أو مكاتبهم وفرضت إغلاقا مؤقتا من أجل التوعية وحصر عدد الحالات في العاصمة وخارجها. وبينما انتقد البعض هذا الفعل أو أساؤوا فهمه، إلا أنه قد ثبت نجاحه وأثنت عليه العقول الطبية المؤهلة.

إننا نعمل معا، بوصفنا أكثر ثلاثة بلدان تضررا، في انسجام تام لأننا ندرك تماما أن القضاء على فيروس الإيبولا في ليبريا لن يحل المشكلة في غينيا أو في سيراليون. وبالمثل، فإن القضاء عليه في سيراليون أو اتخاذ إجراءات في سيراليون لن يساعد غينيا أو ليبريا.

ونحن ممتنون للقيادة التي أظهرها اتحاد نهر مانو برئاسة الرئيس ألفا كوندي والأمين العام دربا. ونحن ممتنون للقيادة التي أظهرها الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية والقارية الأخرى التي تشارك كلها في المعركة ضد المرض. ونحن ممتنون حقا للمنظمات الدولية، مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الصحة العالمية، وجميع أعضاء أسرة الأمم المتحدة الذين يشاركون في المعركة

لكننا نطلب بكل إخلاص وبكل تواضع تعميق العمل والدعم. ونحن ممتنون للقيادة التي أُظهرت حتى الآن، ولكن القيادة وحدها لا تكفي للانتصار في المعركة. بل يجب علينا جميعا بشكل فردي وجماعي وإقليمي وقاري القيام بكل ما بوسعنا للانضمام إلى المعركة. فمن شأن ما يهدد المنطقة دون الإقليمية اليوم وما يهدد القارة غدا أن يجتاح العالم كله. ولسفراء الدول الثلاث الأكثر تضررا، أقول إن الإيبولا لم يعد مسألة مجردة، لأن لدينا جميعا أقارب وأسرا ومواطنين يواجهون درجات متفاوتة من المشقة ودرجات متفاوتة من الخوف من هذه الآفة.

وأشار الرئيس، في بيان قدمه مؤخرا للبنك الدولي من خلال التلفزيون، إلى الاحتياجات الضرورية اللازمة لسيراليون من أجل التصدي للمرض. ونحن في وضع يمكننا من تقديم تفاصيل عن تلك الاحتياجات. فخطة العمل، التي وُضعت بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية – مع مارغريت تشان وفريقها واتحاد نهر مانو والاتحاد الافريقي – متاحة ويمكن أن يطلع الجميع عليها. ومع ذلك، ما تعلمناه هو أن هناك أزمة متفاقمة. وكل ما تم إعداده خلال فترة الثلاثة إلى الستة أشهر الماضية أصبح بسرعة غير كاف من حيث الإمدادات والموارد ونشر الأفراد. وأشار البنك الدولي بوضوح إلى التداعيات الاقتصادية للإيبولا، وأثره المترتب على التنمية الاقتصادية المشتركة لتلك الدول.

لقد اجتمعنا قبل فترة ليست بالطويلة في هذه القاعة للاحتفال بانتقال سيراليون من دولة في حالة صراع إلى دولة تعيش مرحلة ما بعد الصراع، ومن أجل الاحتفال بإنجازاتها الهشة لكن الجوهرية. وينتابنا شعور بالحزن أن نعود مرة ثانية إلى هذه القاعة للحديث، ليس عن استمرار تحقيق تقدم، ولكن عن أزمة متفاقمة. وما نطلبه، قبل كل شيء، هو الشعور بالأمل والشعور بأن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الذي تمثله لن يتخليا عن المعركة ولن يخذلانا ولن يهدأ لهما بال حتى يتم القضاء على آفة الإيبولا.

وأصبح الآن ما شهدته منطقة غرب أفريقيا مصدر قلق وانزعاج للولايات المتحدة وإسبانيا وبلدان أخرى من أوروبا، وبلدان أخرى بعيدة عنها. ونطالب بأن تُتخذ جميع الإجراءات الممكنة التي يجري النظر فيها على أساس الحقائق الطبية. ولا يجدي نفعا ببساطة الحجر الصحي في المطارات أو عزل البلدان. وهذا ليس هو ما أعتقده أو ما تعتقده الدول الثلاث الأكثر تضررا؛ بل ما تقوله لنا أفضل العقول الطبية. ويجب أن يكون ثمة جسر جوي مخصص للسفر من المنطقة وإليها لضمان استمرار الإمدادات ذات الصلة. لذلك، فإننا نحث جيراننا، القريب منهم والبعيد، على تيسير تلك الجهود.

إننا ممتنون للقطاع الخاص وللمنظمات غير الحكومية، وأنبلها منظمة أطباء بلا حدود. وما أظهرته لنا منظمة أطباء بلا حدود هو أنه يتعين علينا، كدول وأعضاء في الأمم المتحدة، أن نقوم بأكثر من ذلك لأنه إذا كان بوسع منظمة غير حكومية واحدة أن تفعل كل ما فعلته هذه المنظمة، فسيكون من العار بالنسبة لنا ألا نواكب جهودها ونزيد مشاركتنا.

وبصفتنا ممثلين للدول الثلاث الأكثر تضررا، من مهمتنا الحفاظ على الزخم والتركيز على هذه الآفة القاتلة. ولكن كما قلت من قبل، فإن المعركة، أي التحدي، ليست معركتنا وحدنا. إنه حقا تحد عالمي. وأود أن أختم حديثي بهذه الخاطرة. إن مشاعر الخوف والانفعال العميقة التي جرى إظهارها حتى الآن فيما يخص الإيبولا، يجب أن يقابلها عزمنا الراسخ جميعا على التغلب على هذه الآفة ومواجهة التحدي.

وباعتبارنا ممثلي البلدان الثلاثة الأكثر تضررا، فإننا على استعداد للإجابة على جميع الأسئلة والرد على جميع الاستفسارات وتقديم أي إيضاحات لازمة بشأن ما تقوم به حكوماتنا من إجراءات. ولدى إعداد التقارير عما يتم القيام به في عين المكان وفي خط المواجهة، فكل ما نطلبه هو التشاور معنا، وتمكيننا من الإعراب عن آرائنا من أجل تفادي إثارة ذعر لا داعي له أو تقديم معلومات خاطئة أو إعطاء بيانات كاذبة عن الحقائق الصحيحة. وفي المقام الأول والأخير، إن ما نفعله هنا وما نقوله هنا يجب أن يحدث أثرا لصالح من هم في خط المواجهة. أما الوعود باتخاذ الإجراءات وتقديم التبرعات والمساهمات، المالية أو غيرها، فيجب أن تترجم إلى إمدادات أكثر فعالية تشتد الحاجة إليها في الميدان، في أسرع وقت ممكن.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ليبريا.

السيدة كامارا (ليبريا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذه

الإحاطة الإعلامية إلى المجلس بشأن الآثار المترتبة عن استمرار انتشار مرض فيروس الإيبولا على السلام والأمن في منطقة حوض نهر مانو.

وأود أيضا أن أشكر المتكلمين السابقين – رئيس بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، السيد أنطوني بانبري؛ ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد إيرفي لادسوس؛ والأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد تايي – بروك زيريهون – على ما أطلعونا عليه من عروض وأفكار مستبصرة.

وأود الإشادة بالضحايا من الأبطال والبطلات العاملين في المجال الطبي، الوطنيين والأجانب على حد سواء، مثل أولئك العاملين في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وغيرهم ممن لقوا حتفهم خلال التصدي لفيروس الإيبولا.

وفي شهر أيلول/سبتمبر وحده، قام وزير الدفاع الوطني ووزير الشؤون الخارجية في ليبريا بمخاطبة هذه الهيئة في مناسبتين منفصلتين (انظر S/PV.7268). وقد عرضا بالتفصيل التأثير المتعدد الأبعاد لهذا المرض على بلدنا ومواطنيه: تآكل نسيج المجتمع في حد ذاته، والإضرار بالثقافة، وتعميق الانقسامات القائمة، والخسائر في الأرواح وسبل كسب العيش، وتضاؤل الإيرادات، والتوقعات الرهيبة بشأن النمو الاقتصادي. والمجلس على علم بجميع هذه الأمور.

أما المبادرات التي اضطلع بها الأمين العام، والمجلس، والجمعية العامة فقد ركزت بشدة على الحاجة الملحة إلى العمل الدولي. ولقد شهدنا بالفعل ارتفاع مستوى المشاركة. ولم تكن الإجراءات المتخذة من أجل إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا على وجه السرعة في أكرا سوى مثال واحد؛ وهناك العديد من الأمثلة الأخرى على أشخاص ينفقون من مالهم الخاص وعلى ما يُتخذ من إجراءات.

ومع أن الحالة في الميدان، دون شك، تتحسن إلى حد ما، يجب أن نكون أمناء وأن نعترف بأنها لم تتغير بدرجة كبيرة. أما ليبريا، التي يبلغ سكانها ٤ ملايين نسمة، وهي أصغر البلدان الثلاثة الأكثر تضررا، فلا تزال تتصدر معدل الإصابات والوفيات. ولا يزال انتشار المرض يفوق ما يتم الاضطلاع به من إجراءات؛ مما يعني أننا لم نمسك بعد بزمام الأمور.

وبدعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، والقوات العسكرية للولايات المتحدة، والعديد من الشركاء المخلصين الآخرين، فإن الحكومة في سباق مع الزمن من أجل إنشاء مراكز جديدة للعزل والعلاج، لا تزال تمثل الحاجة الوحيدة الأكثر أهمية. فإذا لم نتمكن من استقبال من يتم الإبلاغ عن إصابتهم بالمرض، فلن نتمكن من فعل أي شيء – لن نتمكن من تعقب من خالطوهم أو إدارة الحالة حتى تكون لدينا المرافق التي نستقبل فيها المصابين الذين يقومون بالإبلاغ عن أنفسهم. وهذه المرافق غير موجودة في الوقت الراهن.

وتشمل الاحتياجات الأخرى الحاجة إلى موظفين طبيين مهنيين، ولوازم طبية، بما في ذلك المعدات والألبسة الواقية، ووسائل النقل. كما أن هناك احتياجات غير طبية هامة، مثل تحسين مهبط المطار، وتعزيز مرافق التخزين، وزيادة المخزونات الغذائية. وتعرب ليبريا عن وافر الامتنان لكل عبارات التضامن، التي أخذت أشكالا مختلفة، بما في ذلك من خلال وسائط الإعلام. ونشعر بالامتنان للمساهمات البالغة السخاء والالتزامات التي قدمتها الدول الأعضاء. أما التحدي المشترك الذي يواجهنا الآن فهو أن تتم ترجمة هذه الالتزامات على وجه السرعة إلى دعم ملموس وأقوى تأثيرا في الميدان. إنه تحد نتشاركه جميعا.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فلقد كانت ليبريا تشارك بنشاط في تنفيذ برنامج مشترك مع لجنة بناء السلام عندما داهمها فيروس الإيبولا. وكان تركيزنا منصبا على تعزيز سيادة القانون، وتنفيذ التدابير الرامية إلى إصلاح القطاع الأمني،

وتعزيز المصالحة الوطنية، فضلا عن المشاركة الكبيرة في عملية مراجعة الدستور، كل ذلك في محاولة لتوطيد السلام وتعزيز الديمقراطية الناشئة. وحتى صيغة خفض قوام البعثة التدريجي الذي يتسم بالمسؤولية، فقد تم الاتفاق عليها وكانت قيد التنفيذ. وقد تصدرت جدول الأعمال الوطني معالجة بطالة الشباب، واحتواء انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والجريمة العابرة للحدود الوطنية. وقد تم إحراز الكثير من التقدم على جميع هذه الجبهات، وقد بدأ الليبريون في التمتع ببعض فوائد السلام.

وقد أوقف هذه الأنشطة الهجوم الضاري للإيبولا – الذي لا يوصف بأقل من هذا – ويفرض الآن بعض المخاطر التي تهدد ما تم تحقيقه من مكاسب. لقد أجهد الفيروس مجتمعنا بصورة هائلة. فالحصول على الغذاء محدود نتيجة ارتفاع أسعار السلع المحلية والمستوردة. وقد فقدت سبل كسب العيش أو تعرضت للتهديد. أما حركة الناس وتفاعلهم فهي مقيدة بحكم الضرورة. ولا تزال حالات الطوارئ، وإغلاق المؤسسات التعليمية، والإجازات الممتدة لموظفي الخدمة المدنية غير الأساسيين تدابير معمول بها. وقد تعين تأجيل انتخابات مجلس الشيوخ، المقرر عقدها هذا الشهر، إلى عام ٢٠١٥. وبالنسبة للموارد الضئيلة بالفعل التي أعيد تخصيصها بصورة حصرية تقريبا للتصدي للإيبولا، فلا تزال غير كافية لتلبية متطلبات العاملين في المجال الصحي، مما يهدد بوقوع إضرابات.

وبالإضافة إلى ما ذكره الأمين العام المساعد زيريهون، ووكيل الأمين العام لادسوس، يحدوني الأمل في أن أكون قد قدمت رؤى واضحة لمجموعة الظروف الحافلة بالعوامل المتسببة في النزاع. وإذا أخذنا في الحسبان أن هذا يقع في بلد هش بالفعل وخارج من نزاع، فإن الأمر قد يصير وصفة لحدوث كارثة. أو ربما يكون الحافز الذي يدفع المجتمع الدولي للقيام بأكثر من ذلك.

وبروح البيان الذي أدلى به رئيس بلدي أمام البنك الدولي الأسبوع الماضي، فإن ليبريا تحث على بذل جميع الجهود لاحتواء المرض من خلال تصد أكثر حسما وأفضل توقيتا. وهذا يعني بناء مراكز للعلاج والفحص بملاك كامل من الموظفين والفنيين في أقرب وقت ممكن، وتحديد مواقع الدفن. مما يعني أيضا تحسين نظام الرعاية الصحية وتعزيزه، حيث إن العديد من الوفيات تكون ناجمة عن الافتقار إلى الوصول إلى المرافق الصحية لعلاج الأمراض العادية. وفي الوقت نفسه، يجب ألا يغيب عن بالنا ضرورة التخفيف من الآثار الاقتصادية التي نتجت عن أزمة فيروس الإيبولا، التي تسببت في تحويل الموارد عن الأنشطة الإنمائية الجارية في إطار برنامجنا للعمل من أجل التغيير. وسيتطلب هذا تقديم الدعم لتحفيز قطاعاتنا الإنتاجية، ولا سيما قطاع الزراعة، ولتمكين شعبنا من استئناف مساعيه لتحقيق الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بسبل العيش. فكلما وقفوا مكتوفي الأيدي، كلما زادت احتمالات حدوث الاضطرابات.

وكما سمعنا في العديد من المحافل، ولا سيما من نائب الأمين العام، فإن السلام والتنمية وحقوق الإنسان أمور مترابطة. ويجب أن نحمي المكاسب التي تحققت في ليبريا على الجبهات الثلاث جميعا، التي أسهم المجلس مساهمة هائلة في تحقيقها، ولا بد لنا من دعم من هم في الخطوط الأمامية وحمايتهم.

وينبغي أيضاً أن نواصل تعبئة كل طاقاتنا في الاستجابة على المستوى الوطني وفي إطار شراكاتنا الإقليمية والعالمية.

وليبريا تتطلع إلى المستقبل بتفاؤل حذر، إن جاز لي التعبير، مستلهمة في ذلك صمود شعبها والمظاهر التي تثلج الصدر التي يبديها المجتمع الدولي من اهتمام وإيمان بإنسانيتنا المشتركة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل غينيا.

السيد توري (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على مبادرتكم بتنظيم هذه الجلسة. فهي مؤشر على استعداد المجلس لمواصلة تعبئة المجتمع الدولي في استجابة شاملة وعاجلة لفيروس إيبولا المسبب لحمى النزف. وأود أيضا أن أشكر السيد أنتوني بانبوري، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام، والسيد تايي – بروك زريهون، الأمين العام المساعد، على المعلومات ذات الصلة بالموضوع التي قدموها لنا للتو، مما يؤكد نطاق الأزمة الصحية والاجتماعية – الاقتصادية التي تهدد السلم والأمن في البلدان المتأثرة ومدى تعقدها.

لقد عقد عدد من الاجتماعات بعد الاجتماع التاريخي المعقود في ١٨ أيلول/سبتمبر الذي أقر بأن وباء الإيبولا يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين (S/PV.7268)، بما في ذلك، في جملة أمور كثيرة، الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بفيروس الإيبولا الذي عقده الأمين العام (A/69/PV.3)، حيث أقر بالإجماع قرار الأمين العام بشأن نشر بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا (القرار ١/٦٩). وبلدي يرحب أيضا بالعديد من الإعلانات عن تقديم المساعدة والتدخلات في هذا المجال من جانب الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، بهدف تحديد أفضل الاستراتيجيات لوقف الانتشار الجامح للمرض في أسرع وقت ممكن.

ومع ذلك، من الواضح أن عدد الضحايا يتزايد بشكل مخيف، والعواقب الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية تزداد سوءاً، وكان من آثارها حالة الذعر العام بين سكان البلدان المتأثرة وخارجها. وإلى جانب الخسائر في الأرواح واضطراب المجتمعات، فإننا نخاطر بانهيار اقتصاداتنا خلال السنوات القليلة القادمة، حيث أن الوباء يؤثر على كل جوانب حياة السكان، بما في ذلك الخدمات الصحية وإنتاج المواد الغذائية وبيعها وتصديرها.

والانتشار الواسع النطاق لذلك الوباء، إلى جانب ضعف نظمنا الصحية وافتقارنا إلى الموارد، يحول دون استجابة الدول بشكل فعال للتحديات التي يمثلها. وهذه الفجوة بين توقعات السكان والقدرات الفعلية للدول على حمايتهم ومكافحة المرض قد أوجدت أزمة ثقة وارتياب بين السلطات في غينيا ومواطنيها، وأسهم ذلك بدوره في انتشار الذعر والتنقل دونما سيطرة مما ساعد على تفاقم انتشار المرض. ولعدم توفر المعلومات الصحيحة، يتصرف بعض السكان بشكل غير ملائم أو خطير، وأحياناً ينكرون وجود المرض من أصله أو يتهمون الحكومة بالإساءة للموروثات الثقافية ومحاولة القيام بالتطهير العرقي. وهذه التوجهات والتصورات تهدد الاستقرار في بلادنا، بينما نسعى لتجنب أي توترات سياسية كبيرة، وخاصة بالنظر إلى الانتخابات الوشيكة.

وبغية الاستجابة بفعالية للاحتياجات الملحة للبلدان المتأثرة، فإن حكومة غينيا تحث المجتمع الدولي على أن تكون الأولوية في جهوده على النحو التالي. أولاً، نحتاج إلى استجابة شاملة وعاجلة. وكلما كان تحرك المجتمع الدولي أسرع، سيكون النجاح أكبر في التغلب على ذلك الوباء الذي لديه القدرة على الانتقال بسرعة إلى بلدان أفريقية أخرى وإلى خارج القارة. لذلك، تطالب حكومة بلدي بأن تكون جهود المساعدة سريعة وفعالة. ومن جانبنا، نحن ملتزمون بتقليص الإجراءات الإدارية من أجل تسريع وتيرة إيصال المساعدات وتوزيعها وضمان الشفافية الكاملة للعملية بالدرجة الأولى. وفي مواجهة استمرار انتشار الفيروس على النحو الذي وصفته الوكالات المعنية بالصحة كمنظمة الصحة العالمية ومراكز مكافحة الأمراض في الولايات المتحدة، فضلاً عن العديد من المتكلمين عصر اليوم، يرى وفدي أنه حتى تكون بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا قادرة على الارتقاء إلى مستوى التحدي، من الأهمية بمكان أن تتخذ نهجاً جديداً

من خلال النشر المتسارع خلافاً للنهج المتبع في بعثات حفظ السلام التقليدية.

ثانياً، لا بد من تعزيز النظم الصحية المحلية الضعيفة في البلدان المتأثرة، بما في ذلك من خلال تدريب الكوادر الطبية المحلية وتوفير مراكز العلاج المتنقلة والمروحيات والمركبات، ومعدات الوقاية الشخصية والكوادر الطبية المؤهلة.

ثالثاً، ينبغي أن نعتمد نهجاً جديداً بشأن الاتصالات، عالمياً ومحلياً، من أجل تحسين الطريقة التي تنقل بها رسائلنا للتوعية. لذلك، فإننا نؤكد على أهمية كفالة أن تشمل بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا مكون اتصالات فعال كيما يعمل على تحسين وعي السكان المحليين بشأن أفضل الممارسات التي ينبغي اعتمادها وأيضا للتغلب على ترددهم في التعاون مع العاملين في المجال الإنساني.

رابعاً، علينا بتقديم المساعدات المالية للدول المتأثرة التي تضررت اقتصاداتها بشدة جراء الوباء، وهو ما أقرت به المؤسسات المالية الدولية. وفي سعيها من أجل وقف انتشار الفيروس ورعاية المرضى، اضطرت البلدان المتضررة لصرف نفقات لم تكن واردة في ميزانياتها. كما توقفت الاستثمارات في بعض القطاعات تماماً. ويقدر البنك الدولي أن النمو الاقتصادي في البلدان المتضررة جراء فيروس الإيبولا سينخفض بشدة إن لم يوقف انتشار الوباء بسرعة.

وبغية الاستفادة من المعلومات المباشرة المفيدة، يقترح وفدي أن يدعو مجلس الأمن إلى جلسته المقبلة الأطباء الذين يعملون في الخطوط الأمامية وهم أول المستجيبين في البلدان المتضررة.

لقد انتهى وقت الكلام. ويجب أن نتصرف بسرعة، ليس لمجرد وقف زحف تلك الأزمة الصحية وإنقاذ الأرواح بينما لا يزال هناك متسع من الوقت لذلك، لكن وقبل كل شيء، من أجل الحفاظ على الاستقرار والإنجازات التي حققتها البلدان الثلاثة الأكثر تضرراً بهذا الوباء في السنوات الأخيرة، خاصة في سياق بناء السلام والهدوء الاجتماعي. ولتحقيق ذلك، لا بد لنا من عزل فيروس الإيبولا ذاته، وليس البلدان المتأثرة به. ولسنا بحاجة إلى أن نذكر المجلس بأن تلك البلدان الثلاثة لا تزال مدرجة في جدول أعمال لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام.

وبالتالي، سيدرك مجلس الأمن الضرورة الملحة للقيام باستجابة فعالة بغية القضاء على هذا الوباء الفظيع، الذي ينشر الموت واليأس، مُقوضاً مكاسب دولنا من حيث تهيئة بيئة ملائمة لإحلال السلام وتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة. إنها مسألة تتعلق بالأمن الجماعي الذي يتطلب اتباع نهج شامل ومنسق.

وأخيرا، أود أن أعرب مجددا عن بالغ تقدير غيينا، وعلى نحو خاص، تقدير رئيس الجمهورية، فخامة السيد ألفا كوندي، لجميع الشركاء على دعمهم القيم وللعاملين في مجال تقديم الرعاية الصحية الشجعان، الذي يكافحون كل يوم من أجل القضاء على الوباء، مخاطرين بأرواحهم في كثير من الأحيان.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمة المتكلمين. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.